مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: أثر المديونية الخارجية في قيمة الموازين السلعية للحبوب في بلدان عربية مختارة – دراسة مقارنة –
اسم الكاتب: م.م. آمنة عبد الإله الحسون
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/3329
تاريخ الاسترداد: 2026/06/05 07:54 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

كلية الإدارة والاقتصاد -جامعة الموصل تنمية الرافدين العدد ١٠٠ مجلد ٣٢ لسنة ٢٠١٠
ص ص[١٣٥-١٤٩]

أثر المديونية الخارجية في قيمة الموازين السلعية للحبوب في بلدان عربية مختارة - دراسة مقارنة -

آمنة عبد الإله الحسون
مدرس مساعد – قسم الاقتصاد الزراعي
كلية الزراعة والغابات - جامعة الموصل

المستخلص

تعد الديون الخارجية من أهم القضايا التي واجهتها البلدان العربية في العقود المنصرمة والتي تقف عائقاً في طريق سعيها نحو التنمية، حيث بدأت على المستوى العالمي في الخمسينات، واتضحت معالمها بشكل بارز في عقد التسعينات عندما تفاقم حجم الديون لسوء توظيفها. وتبين أن هناك مسببات داخلية وأخرى خارجية أسهمت في تزايد أعباء الديون منها العجز في الميزانية العامة وتدهور شروط التبادل التجاري، واتضح من التحليل للأنموذج المستخدم إرتفاع الأهمية النسبية لبرامج الإصلاح الهيكلي في التأثير على قيمة الموازين السلعية للحبوب في عام ٢٠٠٦ مقارنة بعام ٢٠٠٣ وبصفة عامة إن تأثير المتغيرات المستقلة مجتمعة لم يتجاوز ٥٠% للمجتمع برمته عام ٢٠٠٣، إلاّ أنه ارتفع إلى مستويات عالية عام ٢٠٠٦، مما يشير إلى التأثير البالغ للبنية الأساسية الهيكلية للمديونية في قيمة الموازين السلعية للحبوب في البلدان العربية، وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام برسم سياسات زراعية هيكلية تجاه الديون الخارجية وإعادة جدولتها بحيث يمكن تدنية آثارها وانعكاساتها على البنية الأساسية لاقتصاديات هذه البلدان.

الكلمات المفتاحية: الديون الخارجية، الموازين السلعية، الأمن الغذائي، بلدان عربية، دراسة مقارنة.

تأريخ استلام البحث ٢٠٠٩/٦/٧ تأريخ قبول النشر ٢٠٠٩/٧/٢١

The Impact of External Debts in Value Good Balances of Cereals in Some Selected Arab Countries: A Comparative Study

Amina A. Al-Hasson
Assistant lecturer
Department of agricultural Economics
University of Mousl

Abstract

External debts are considered one of the most important issues faced by Arab countries in the passed decades, as they are an obstacle against achieving development. They began in fifties on an international level and their features became clearer in nineties when the amount of debts aggravated as a result of malfunctioning them. It was clear that there was internal and external causes that contributed in increasing the burdens of debts including the deficit in the general balance and the deterioration in the terms of commercial exchange. It was obvious from the model used that there is an increase in the relative importance of the structural reform programs in affecting the value of the good balances of cereals in (2006) in comparison with the year (2003). In general, the influence of the whole independent variables did not exceed (50%) for the whole population in (2003). But, it increased to high international levels in (2006), indicating the great influence of the basic structure of debts on the value of good balances of cereals in Arab countries. The study recommends that there is a necessity to plan structural agriculture policies concerning the external debts and rescheduling them in a way that minimizes their impacts and reflections on the basic structure of these countries economies.
Key words: External debts, good balances.

المقدمة

تعود أزمة الديون إلى المراحل المبكرة للعلاقات الاقتصادية غير المتكافئة بين البلدان الصناعية المتقدمة والنامية، إذ باتت الأخيرة تعاني من أزمة ديون ترتكز بالاساس إلى ديون متراكمة تتزايد أعباء خدماتها وأقساط اقتطاعاتها من الدخل القومي والناتج المحلي لدرجة أن المديونية ابتعدت عن الأهداف التي وضعت من أجلها، ومع ارتقاء الرأسمالية لمراحل متقدمة أخذت ظاهرة الدين الخارجي طابعاً دولياً، حيث أن للمتغيرات الاقتصادية الدولية الجديدة آثاراً صعبة على اقتصادات البلدان النامية في بيئة متغيرة تحكمها سياسات تحرير الاقتصاد وبرامج التكييف الهيكلي، الأمر الذي يعني تقييم الأداء الاقتصادي لمعرفة مدى مواكبة هذه المتغيرات على النحو الذي يتيح مجالاً للمنافسة، كما أن تأثر الاقتصاد بمتغيرات أقليمية انعكست على مؤشرات الأداء الكلي للاقتصاد، من هنا تتأتى **مشكلة البحث** لما تحتله المديونية من مكانة في التأثير على الاوضاع الاقتصادية وسيادة الدولة، كونها في حقيقة الأمر تعكس مدى الالتزام بتسديد الديون لتحقيق النمو في الناتج المحلي الاجمالي، وزيادة معدلات النمو لاقتصاداتها، مما يؤثر إيجاباً على تحسين الدخول الفردية في ظل برامج الاصلاح الاقتصادي، وتوفير مكونات البنية التحتية، فضلاً عن تأثيراتها على الموازين السلعية، اذ ما تزال المديونية تحد من إمكانات النمو، لما تفرضه من أعباء على الموازين السلعية وبالتالي تأثيراتها على الدورة المفرغة للعجز.

وجاءت **أهمية البحث** من ضرورة التعرف على أسباب الديون بالنظر إلى أعبائها وقدرة الاقتصادات النامية على تحملها في ظل تبني برامج الاصلاح الهيكلي.

وانبثق **هدف البحث** لعرض تجارب ودروس الماضي بهدف استشراف المستقبل إلى قيمة الموازين السلعية برؤية اقتصادية ولاسيما أن أعباء الديون وخدمتها تعمل على تشوهات في السياستين المالية والنقدية، وتهدد إنجازات برامج الإصلاح الهيكلي بالتباطؤ، وجاء البحث لتوضيح ماهية المتغيرات النقدية في ظل سياسات التكيف، والتي تؤثر على الموازين المذكورة كما يتحرى عن الآلية الأنسب لحل مشكلة الديون، والتوصل إلى اقتصاد لديه المقدرة على النمو وتحمل أعباء الديون ، ولتحقيق هدف البحث.

وضعت الفرضية التي تنص على وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين إرتفاع المديونية الخارجية من جهة والنمو في الموازين السلعية من جهة أخرى، كما أن ارتباط البلدان النامية بسياسات موحدة للتقويم الهيكلي جاء نتيجة تعرض هذه البلدان في مراحل متفاوتة لأزمة المديونية، وإن اندماج ازمة الديون مع التيارات الاقتصادية يؤثر سلباً في معيشة المواطنين، مما قد يؤدي إلى تفاقم الديون وانعدام الأمن الغذائي.

١. العرض المرجعي والدراسات المعاصرة

أجرى (دونوفان، ١٩٨٤) بحثاً تناول فيه طبيعة مصاعب الدين ومنشأها. قارن فيه اثر المتغيرات المرتبطة بسياسة إدارة الدين وهيكلة اقتصادات مجموعتين من البلدان الاولى أعادت جدولة ديونها والثانية لم تفعل ذلك للفترة (١٩٨١ -١٩٨٢) وأجرى لكل متغير حساباً متوسطاً مستقلاً لكلا المجموعتين، وتوصل لنتيجة مفادها إن المجموعة الثانية تأثرت بالاضطرابات والصدمات الاقتصادية الدولية بصورة أكثر سلبية مقارنة بالاولى.

وفي عام ١٩٩٣ قدم الباحثان (scott and levine) دراسة حول الديون القديمة والبدايات الحديثة، وذلك تحت عنوان "اختبار السياسة في المجتمعات الاقتصادية المتحولة" أوضح بأن اختبار قروض البنوك والمشاريع الحكومية أعاقت التحول لاقتصاد السوق، وان كان ببطء، وأن حرمان أو نقص مساعي البنوك قلل من فاعلية حركة المؤسسات والبنوك في الاسواق المالية، والحيلولة دون تحقيق أهدافها، وتوصل لنتيجة مفادها ضرورة إعادة هيكلة البنوك ومطالبة المشاريع الحكومية، في الوقت الذي حرمت من الحصول على الكفاءة الإنتاجية العالية مما قد يضفي أعباء مالية تتحملها المالية العامة للدولة.

خلال العام نفسه أنجز (Eaton, 1993) دراسة حول المبادئ الاولية للديون الأجنبية تناول فيها المفاهيم الأساسية للديون في البلدان النامية، ولم لجأت للاستدانة من الخارج وعرضت مشاكل المديونية وقضايا الدين الخارجي وأستنتج بأن الدين جزء من التعظيم الدولي في وجه الاسواق التنافسية. وشملت الدراسة مناقشة نماذج كلاسيكية للعلاقة بين النمو والديون، الأول أنموذج (The Uzawa - Lucas) الذي يفترض أن الاقتصاد يقترن بالتكنولوجيا كما في المعادلة:

$$Q_t = K_t^B (e_t N_t)^{1-B} H_t^1 B + y$$

حيث تشير
Q_t = الناتج، K_t = الصدمات الرأسمالية، N_t = القوة العاملة، H_t = المعرفة التكنولوجية في الفترة t، e_t = تتراوح بين (٠ -١)، B = نصيب راس المال.
والاخر أنموذج (The Cobenm) يبين بأن الصدمات المالية توضح طبقاً للمعادلة
$K_t = (1-\delta)\ K_t - 1 = I_t$
حيث تمثل:
K = رأس المال خلال الفترة t، δ= تشير لنسبة راس المال، I = الاستثمار.

وقدم (Sohn, 2002) مقالة حول قرار الدين الرسمي ودور رأس المال الاجنبي في قيود أزمة رصد الحساب في الجمهورية الكورية. أكدت أن انفجار الأزمة المالية في عام ١٩٩٧ كان بسبب ضعف التركيب التنافسي لاقتصاد البلد. وحللت الدراسة كيفية الوصول لحلول الديون الرسمية، وأوضحت دور رأس المال الاجنبي في ظل قيود أزمة رصد الحساب، وأبدى اهتماماً حول قياس التدابير من دون انجاز التزامات القروض لمعادلة الديون الرسمية لرأس المال الاجنبي ويتم إجراؤه من خلال عمليات الخصخصة والتغير في التحولات الحكومية الرسمية، وتوصل لحلول مقنعة تنص على نجاح الديون الرسمية بمساهمة رأس المال الأجنبي بمعنوية وفعالية ضمن القيود الرسمية وحلول أزمة الديون في رصد الحساب وإجراء ميزانية عامة ناجحة في كوريا.

٢. أزمة الديون كجزء من أزمة هيكلية متعددة الأبعاد

تعاني البلدان النامية أزمة اقتصادية منذ عقود عديدة، وهي أزمة بنيوية في طبيعتها، حيث ازدادت تعقيداً وتشابكاً منذ السبعينات، مع بروز العديد من الأزمات مثل أزمة النظام النقدي والطاقة والغذاء وأخيراً أزمة البطالة، وتنعكس بصفة خاصة في عجز الموازنات العامة والميل إلى التضخم مع الركود الاقتصادي وأهم السمات البارزة للأزمات هي:

- **(أزمة نمو)** تمثلت في تباطؤ معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي والناتج الزراعي الذي تحكمه عادة العوامل الطبيعية، وأدى ذلك إلى زيادة الفجوة الغذائية نتيجة تخلف هياكل الملكية الزراعية من جهة، وتأثير اقتصادات الدول الكبرى على التجارة الدولية للغذاء من جهة أخرى. ويعتمد الاقتصاديون معيار **(تدهور مستوى الدخل الحقيقي للفرد)** كمقياس لدرجة التخلف الاقتصادي في بلد ما، وإن هذا المعيار لم يشهد النمو المطلوب قياساً بالتطور المستمر للأسعار وتكاليف المعيشة من جهة وتدهور القدرة الشرائية نتيجة التخفيض المتواصل في قيمة العملات المحلية. وهو بمثابة تعبيراً كماً وكيفاً عن التدهور في الخدمات الأساسية، وبصفة عامة احساس مختلط من عدم الارتياح واليأس معاً.
- **(أزمة تضخم)** لقد أصبح التضخم المعتدل أو المنخفض سياسة مقصودة، وينصح بها خبراء المؤسسات المالية الدولية بوصفها إحدى الآليات لهيكلة الاقتصاد لصالح المجموعات الاحتكارية، من دون اعتبار لآثارها السلبية على المجتمع وخصوصاً على ميزان المدفوعات، لأنه يعمل على إضعاف المقدرة التنافسية لصادرات الدول في السوق العالمية، وبالتالي حدوث اختلال في التجارة الخارجية وتفاقم العجز في الميزان التجاري (علي، شروط الديون الخارجية / www.aljazzeera.net).

- (**أزمة بطالة**) ارتفعت معدلات البطالة في السنوات الاخيرة من (١٥ -٢٠%) في أغلب البلدان العربية –خصوصاً غير النفطية - نتيجة تدهور الاوضاع الاقتصادية وظهور ظاهرة البطالة الهيكلية ، حيث تظهر بشكل من عدم التناسب بين الوفرة للأيدي العاملة مقابل ندرة العوامل الاقتصادية الإنتاجية الاخرى.
- (**أزمة عجز في ميزان المدفوعات**) إن استمرار عجز موازين المدفوعات يعبر عن الخلل الهيكلي الكامن في اقتصاديات تلك البلدان، هذا الخلل لابد من أن يؤدي إلى زيادة التدهور لشروط التبادل التجاري مع الخارج نتيجة ميل أسعار المواد الأولية للانخفاض، والارتفاع المستمر في أسعار الواردات الاستهلاكية والصناعية، ونتيجة لتخلف البنية الاقتصادية والاجتماعية في تلك البلدان، وقلة الموارد لتمويل الانفاق العام، لجأت للاستدانة للاسراع بالتنمية وتغطية العجز في ميزان المدفوعات.
- (**أزمة غذاء**) نظراً لخطورة هذه الأزمة، لم تعد مشكلة العجز الغذائي مجرد مشكلة اقتصادية زراعية، بل تعدت ذلك لتصبح قضية سياسية إستراتيجية ترتبط بالأمن الوطني والأقليمي، وقد أدى هذا الظرف إلى ازدياد الاعتماد على استيراد المواد الغذائية من المصادر الأجنبية بنسب متصاعدة، فيما لم يتجاوز معدل نمو الإنتاج الزراعي السنوي في البلدان العربية مثلاً ٢,٥% في العقدين الماضيين، بلغ معدل نمو الطلب على المنتجات الزراعية مانسبته ٦% سنوياً في المتوسط، وأدى هذا التفاوت بين معدلي نمو الإنتاج والطلب إلى اتساع الفجوة الغذائية.
- (**أزمة مديونية**) لقد ترتب على الاختلال المزمن في موازين المدفوعات للبلدان النامية تراكم المديونية الخارجية وتفاقم أعبائها بشكل مثير للقلق، وبلغ إجمالي الدين القائم للدول العربية المقترضة بحدود (١٤٩) مليون دولار أمريكي سنة ٢٠٠٥ (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٦، ٢٢٤).

وأدى انفجار أزمة الديون على الصعيد الدولي إلى تدهور شروط التبادل التجاري وارتفاع معدلات البطالة في معظم البلدان مرتفعة المديونية وتدهور هياكلها الإنتاجية والهيكلية (علي، www.aljazzera.net/NR).

وبذلك وجد صندوق النقد الدولي مبرراً أساسياً للتدخل في الشؤون الداخلية للعديد من البلدان المدينة ذات الاوضاع الحرجة، وسعت هذه البلدان لتطبيق سياساته في مجال الاصلاح الاقتصادي، مما أدى إلى تغيير ملامح الاقتصاديات العربية على المستوى الاقتصادي والمؤسسي والتشريعي، وهذا يتطلب مزيداً من الانفتاح الاقتصادي وأعمال آليات السوق، وتحقيق المزيد من الاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، ولابد من الاشارة إلى أن برامج الاصلاح الاقتصادي قامت على أساس سياسة "الامتصاص والاقتناص" أي امتصاص فائض الطلب وزيادة الاحتياجات الرسمية من العملات الأجنبية كضمان لسداد الديون ورفع الجدارة الائتمانية للدولة، واقتناص فرصة تعثر الدولة المدينة لالزامها باتباع آليات السوق وسياسات التحرر الاقتصادي.

وثمة محاور أساسية في برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي لجأت إليها البلدان العربية عند إعادة جدولة ديونها وهذه المحاور هي:

- **تحرير الأسعار**: يتضمن التزام الدول المدينة تحرير أسعار السلع والخدمات ومستلزمات الإنتاج، والحد من تدخل الدولة في تحديد الأسعار، أو التسليم الاجباري للسلع. وكذلك تحرير أسعار الفائدة حتى يكون سعر الفائدة الحقيقي موجباً وتحرير وتوحيد أسعار

الصرف، وكذلك إلغاء وجود حد أدنى للأجور مما يؤدي لارتفاع الأسعار والإضرار ببعض فئات المجتمع وخاصة محدودي الدخل.

- **سياسة الخصخصة:** وهو المحور الذي يسعى إلى زيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي على حساب تراجع دور الدولة، والتخلص من الاحتكارات العامة، وذلك عن طريق تصفية المشروعات العامة الخاسرة وبيعها للقطاع الخاص لتشغيلها على أساس تجاري يهدف للربح ، وذلك حساب زيادة نسبة البطالة ورفع أسعار السلع والخدمات التي يقدمها القطاع العام. (عبد الدايم، أسباب الديون، www.aljzeera.net)
- **تحرير التجارة الخارجية:** من آليات صندوق البنك الدولي مطالبته الدول المدينة بتخفيض سعر الصرف للعملة المحلية، وإلغاء القيود على المدفوعات الخارجية وإلغاء اتفاقيات التجارة والدفع، والسماح بعمل الوكالات التجارية الأجنبية في الاسواق المحلية، وخفض الرسوم الكمركية، وإلغاء القيود الكمركية على الواردات والعمل على تشجيع التصدير، وعدم إتباع سياسة إحلال الواردات عن طريق الحماية للصناعات المحلية.

٣. إستراتيجية التكيف مع الدّين (إستراتيجية الدّين)

قد يكون عام ١٩٨٧ نقطة تحول في إستراتيجية الدّين (بوك، ١٩٨٨، ٦) ومن الضروري أن تكيف البلدان النامية سياساتها مع الوضع الخارجي المتغير لتخفض أعباء دينها ، ومن وسائل ذلك زيادة مدخراتها المحلية بتشجيع المدخرات الخاصة وزيادة المدخرات العامة عن طريق التخفيضات الضريبية، ولما كانت معدلات التضخم مرتفعة، وأسعار الفائدة الحقيقية سلبية في كثير منها، فقد يتطلب تشجيع المدخرات الخاصة زيادات كبيرة في أسعار الفائدة الاسمية ، حتى تصبح الأسعار الحقيقية إيجابية، أما زيادة المدخرات العامة فستتطلب تدابير لتخفيض عجز الميزانيات الحكومية عن طريق زيادة الايرادات وتخفيض المصروفات، كما أن لتنويع صادرات البلدان النامية أو تشجيع مشاريع التصنيع الكثيفة وتحرير التجارة بين البلدان الصناعية أهمية كبيرة في إستراتيجية التكيّف (دولي، ١٩٨٧، ٨) .

وكثيراً ما يوصف هدف إستراتيجية الدين بأنه تسهيل عودة الدول المدينة إلى المنافذ الطبيعية والتطوعية لأسواق رأس المال الدولية وقد فسروا أزمة الدين في عام ١٩٨٢ بأنها أزمة سيولة مؤقتة، في ظل هذه الظروف لم يكن أمام المدينين الذين اتبعوا خيارات إلاّ تقييد الواردات وزيادة الصادرات بحيث يولدون في هذه العملية فوائض في الميزان التجاري تمكنهم من أداء التزامات خدمة الدين، إلاّ أن هذه التكيفات كانت مرتفعة الثمن، فقد انخفضت مستويات الاستثمار والناتج وخفض الاستهلاك والأجور المحلية وكثيراً ما مولت الحكومات ميزانياتها عن طريق التضخم (حسين و فيشر، ١٩٩٠، ٢٤).

وهناك عدة مبادرات ونظريات لإستراتيجية التكيف مع الدين، حيث تحتوي مبادرة بيكر وزير الخزانة الامريكي في١ اكتوبر / تشرين الأول ١٩٨٦ ثلاثة عناصر أساسية تتساند فيما بينها بشكل طبيعي هي:

إعتماد البلدان النامية المدينة لسياسات اقتصادية كلية وسياسات هيكلية شاملة وسليمة لتحسين النمو وتخفيض التضخم، والدور الرئيس المستمر لصندوق النقد الدولي وازدياد دور بنوك التنمية متعددة الاطراف، وأخيراً زيادة إقراض البنوك التجارية دعماً لجهود البلدان المدينة السياسية (لاروزبير، ١٩٨٧، ١٠).

أما نظرية (لننتظر – ونرّ) فتفسر هذه الإستراتيجية بأن البلدان النامية ستخرج –مع الزمن - من مشكلة الدّين إلاّ أن لها آثاراً سلبية على البلد المدين، فالخسارة المتوقعة غير المحدودة للدّين الخارجي ستؤثر على القرارات الاستثمارية الجارية (دولي، ١٩٨٧، ٨). ويعد مشاطرة الدائنين للخسائر المتوقعة، وتقاسم الخسائر وتخفيض الدين والتخلص الجزئي بالإرادة المنفردة أهم نهج ارتكزت عليه نظرية الانتظار. مما تقدم تبين أن إستراتيجية الدّين تتطلب تحقيق ثلاثة شروط أساسية (الحمداني، المديونية الخارجية للبلدان النامية / www.rezgar.com):

- تخطيط الموارد واستخداماتها.
- توفير الحماية للصناعات المحلية.
- توسيع السوق الداخلية من خلال عدالة التوزيع.

وبذلك نرى بأن البلدان المثقلة بالديون ليست متجانسة بأي حال، فهي تختلف في مستوى متوسط الدخل الفردي، وعبء الدين، ونوعية جهود التكيف، وما تتمتع به من موارد وطبيعة هياكلها الاقتصادية، من ثم تصميم وتطبيق أي إستراتيجية للدين لابد من أن يأخذ بنظر الاعتبار توافر ثلاثة أعمدة في بيئة اقتصادية دولية مؤاتية وجهود تكيف قوية ومتواصلة من جانب الدول المدينة وتدفقات كافية من التمويل الخارجي تعمل على استئناف النمو الاقتصادي المتواصل، وإن دعم ستراتيجية الدين يتطلب وضع كل من جهود التكيف ومجموعات التمويل المرتبطة في إطار متوسط الاجل.

٤. عوامل نشوء أزمة الدين

تعود الأسباب الرئيسة لتفاقم أزمة الدين إلى تزايد عجز الميزانية العامة الذي عانته معظم البلدان النامية فيما بين الأعوام (١٩٧٨ – ١٩٨٢) والسياسات النقدية الائتمانية التوسعية التي استخدمت لتمويله، وبالرغم من أن هنالك عوامل أخرى أسهمت في عدم اتساق السياسات الاقتصادية إلاّ أن المصروفات العامة والخاصة التي تجاوزت الموارد المتاحة هي السبب في المديونية (وينّر، ١٩٨٥، ٢٤)، فلِمَ تفاقمت الديون بالأصل إذا كان إنقاذ التنمية من ثغراتها هدفاً لها بمعنى أن التنمية تسير لكنها متعثرة؟ ولابد من معرفة الحدود التي يجب أن يتوقف عليها الدين، وثمة معايير لحدود الدين متفق عليها، أولها سد الفجوة الادخارية، وثانيها مردودية رؤوس الاموال، وثالثها معدل خدمة الدين، والبلدان النامية لم تلتزم بهذه المعايير وتضاعفت بحيث تجاوزت مديونيتها طاقتها الإنتاجية المحلية والتصديرية وهناك عوامل داخلية تمثلت في ضوء ضعف الإمكانات الوطنية وأخرى خارجية كمتغيرات للاقتصاد الدولي (حسين، ١٩٨٨،٥٦ –٥٧).

ويصنف البعض الآخر العوامل الداخلية إلى:

١. الميل للاستثمار من أجل التنمية: ويتطلب كثافة رأسمالية وتكنولوجيا متقدمة وهو ما تفتقر إليه البلدان النامية، مما اضطرها للاقتراض الخارجي لشراء الآلات والمعدات والتعاقد مع الخبراء وشراء براءات الاختراع وحقوق الصنع.
٢. سوء توظيف القروض: إذ أن سوء التخطيط وتغير السياسات الاقتصادية وتحولها من فلسفة اشتراكية إلى ليبرالية أدى إلى فشل الكثير من المشروعات. فبمقارنة توظيف الاموال الأجنبية بين الدول الرأسمالية والعربية نلاحظ أن الاولى ركزت على استيراد المواد الخام ذات الأسعار المنخفضة اللازمة للتنمية الصناعية، وأخذت بتصدير السلع ذات الأسعار المرتفعة، أما الأخرى فقد ركزت على استيراد السلع الاستهلاكية

والرأسمالية ذات الأسعار المرتفعة وأخذت بتصدير الكثير من مواردها الطبيعية بشكل مواد خام وبأسعار زهيدة، مما أدى لتعريضها لآثار الأزمات الاقتصادية في أسواق هذه المواد.

٣. تهريب رؤوس الأموال للخارج: أدت هذه الظاهرة إلى تراكم الديون وفشل التنمية، ففي الوقت الذي كانت فيه سياسة الإقراض تعمل لسد الفجوة التمويلية للمشروعات التنموية كان الفساد الأداري والمالي والسياسي يعم أجهزة الدولة ومؤسساتها في معظم البلدان النامية، مما أدى لنهب جانب كبير من القروض الخارجية وتهريبها للخارج ثم إيداعها في البنوك الأجنبية لحساب أصحاب النفوذ والسلطة.

٤. الاهتمام بالصناعة على حساب الزراعة: أدى ازدياد الحاجة للواردات الغذائية وإهمال الزراعة كدعامة مهمة لاقتصادات تلك الدول للاقتراض الخارجي لتمويل هذه الصناعات.

٥. العجز المتزايد في ميزان المدفوعات: أدى العجز المستمر في ميزان المدفوعات إلى اختلال تجاري تسبب باللجوء للإقتراض الخارجي وتفاقم المديونية (كنونة، ١٩٩٨، ٥٤).

أما العوامل الخارجية والتي تتحدد على وفق مقاييس وظروف اقتصاد الدول المتقدمة، حيث أن أي اضطراب أو اختلال هيكلي يعتري أسواق هذه الدول ينعكس أحياناً على حصيلة صادراتها وعلى أداء اقتصادياتها التي هي سوق لصادرات البلدان النامية، ويلاحظ أن مرونة صادرات البلدان النامية، بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي في البلدان الصناعية عالية نسبياً، حيث تتراوح بين (١,٣ – ٢,٦%)، لذلك فإن انخفاضاً ضئيلاً في الناتج ينعكس في انخفاض كبير في الطلب على صادرات هذه البلدان (مصطفى، ١٩٩٩، ٦١). ويرى البعض أن العوامل الخارجية تتمثل في ارتفاع أسعار الفائدة، وانخفاض الأسعار العالمية للمواد الخام، وآثار الركود التضخمي السائد في معظم الدول الرأسمالية ومصاعب توسيع أسواق التصدير (ادوارد، ١٩٨٥، ٢٥).

مما تقدم يمكن أن نلخص العوامل الخارجية لتفاقم المديونية والتي تعود لما يسمى آلية تمويل الاستثمارات الأجنبية (علي، شروط الديون الخارجية / www.aljazeera.net) .

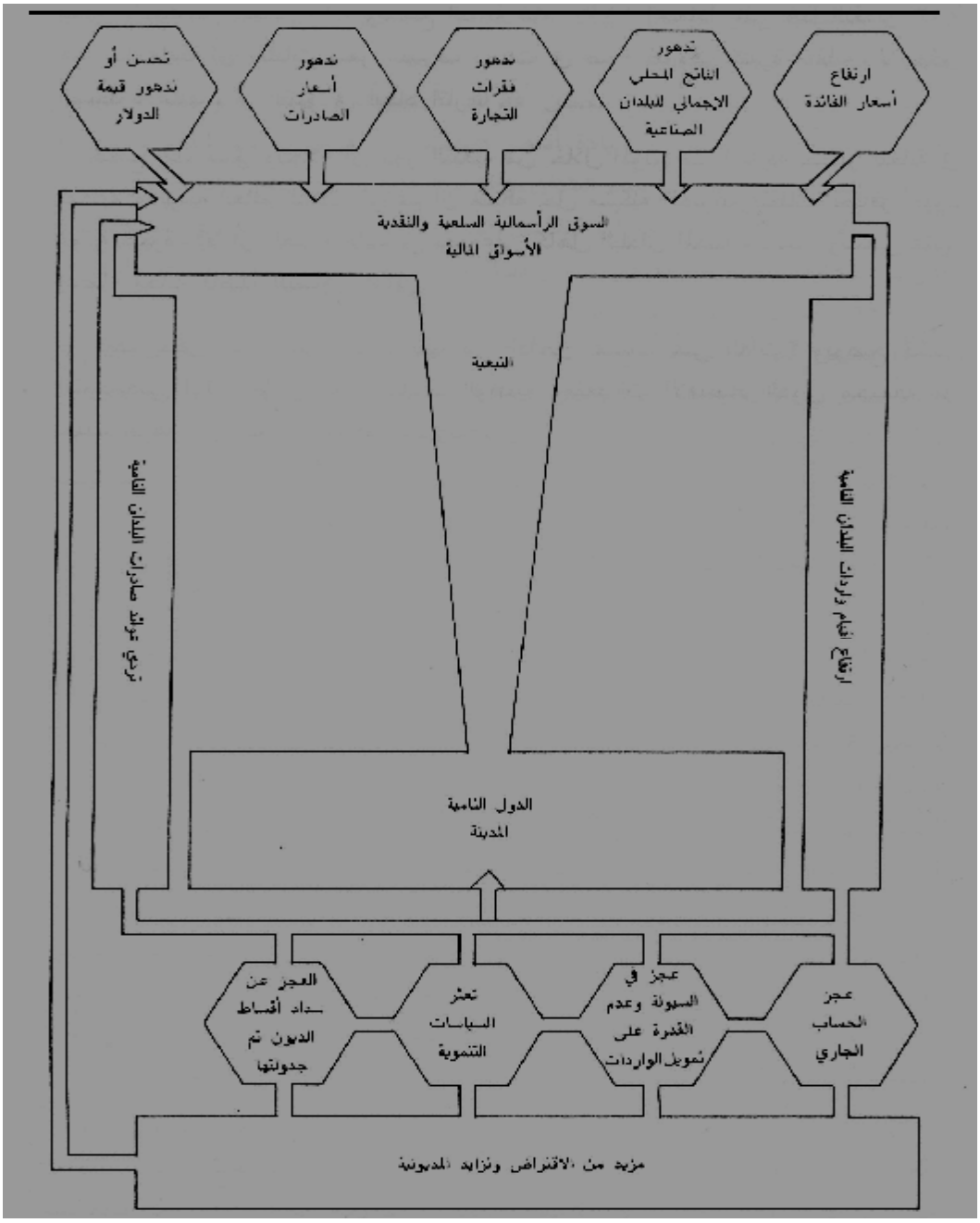

الشكل ١
العلاقة بين التبعية وتعميق حجم المديونية فى العالم الثالث

المصدر: حسين، مصطفى مهدي، (١٩٨٨)، واقع وآفاق مديونية العالم الثالث بين الإمكانات الوطنية ومتغيرات الاقتصاد الدولي، آفاق اقتصادية، العدد ٣٦، السنة التاسعة.

٥. توصيف الأنموذج والقياس الاقتصادي

لقد برز مفهوم القياس الاقتصادي (Econometrics) خلال السنوات الثلاثين بدراسة الظواهر الاقتصادية انطلاقاً من الملاحظة الإحصائية المساعدة على وصف هذه الظواهر. هدفه إبراز العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في صيغة تسمح بتحديد هذه الأخيرة انطلاقاً من المعطيات التي تمت ملاحظتها، ويعرف على أنه: دراسة الأساليب الإحصائية التي تسمح بتقدير العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، وكذلك أساليب التصديق التجريبي (Validation) الذي يقود إلى قبول أو دحض فرضيات النظرية الاقتصادية، وتحقيق توقعات وإجراء مقارنات افتراضية بخطط عمل تختص بها السياسات الاقتصادية. ويمثل جانباً مهماً في النظرية الاقتصادية المختص بالجوانب الكمية والتثبت، كما له أهمية كبيرة في الإحصاء الرياضي بحكم كونه يطور طرائق تحليل المعطيات ومناهجه. ويعد منهجاً معتمداً لبناء النماذج، بمعنى تحويل الظواهر الاقتصادية إلى رسوم وأشكال بيانية دالة (www.orientation.tn). وتعد النماذج القياسية من أهم النماذج السببية، وتعتمد هذه النماذج في قياس وتفسير العلاقة بين المتغيرات إستناداً إلى النظرية الاقتصادية بشأن المتغيرات التي تدخل في تفسير المتغير التابع، وتتطلب هذه النماذج (المعهد العربي في الكويت، ٢٠٠٠/www.arab.api):

- تحديد المفاهيم الاقتصادية الخاصة بموضوع البحث.
- صياغة الأنموذج رياضياً.
- جمع البيانات الخاصة بمتغيرات الأنموذج.
- تقدير الأنموذج.

يعتمد البحث في تحليل البيانات أسلوب تحليل الإنحدار الخطي المتعدد، وذلك للبيانات المتسلسلة زمنياً – ذات المقطع العرضي (Time series Cross section Regression) للعام ٢٠٠٦ في مجموعة من البلدان العربية وهي (الأردن، الامارات، البحرين، تونس، الجزائر، سوريا، قطر، لبنان، مصر، المغرب)، والأخرى التي لم تتبع برامج التصحيح الهيكلي (اليمن، عمان، الصومال، السودان)، إذ إعتبرت قيمة الموازين السلعية كمتغير معتمد وكل من المتغيرات المستقلة (x_1) التي تمثل نسبة إجمالي الدين إلى الناتج المحلي الاجمالي و (x_2) التي تمثل إجمالي الدين إلى الصادرات السلعية والخدمية، واخيراً (x_3) برامج الاصلاح الهيكلي (كمتغير وهمي) ومقارنته بالعام ٢٠٠٣ بتباطؤ زمني أمده ثلاث سنوات للمتغيرات المستقلة المذكورة .

حيث يمكن التعبير عن أنموذج الإنحدار طبقاً للفروض العامة لطريقة (OLS)، لهذا النمط من البيانات على وفق المعادلة:

$$Y_{it} = \beta_1 + \sum_{k=2}^{k} \beta_k x_{kit} + e_{it}$$

إذ أن ($i = 1, 2\ldots,N$) تشير إلى بيانات الوحدات المقطعية، ($t = 1,2 \ldots ,T$) تشير إلى بيانات الوحدات الزمنية، ($k = 1,2\ldots..,K$) تشير إلى ترتيب المتغير المستقل.

في حين تشير (Kit, Yit) إلى المتغيرات المعتمدة والمستقلة على التوالي للوحدة i في المدة t وتشير β_1: الحد المطلق.

B_K تشير إلى ميل الدالة في حين تشير e_{it} إلى الخطأ العشوائي (ابراهيم، ٢٠٠٤، ٧٧).

بادئ ذي بدء ولغرض المقارنة فيما بين البلدان النامية وفقاً لمديونياتها قسمت على ثلاث مجاميع: الأولى معتدلة المديونية وفقاً لمؤشر نسبة إجمالي الدين إلى الناتج المحلي الاجمالي، إذ يكون أقل من (٥٠%) والثانية مرتفعة المديونية يبلغ هذا المؤشر أقل من (١٠٠%) والثالثة متفاقمة المديونية تفوق النسبة الأخيرة، إلاّ أن نتائج التحليل وفقاً لطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية باستخدام الانحدار الخطي البسيط كانت غير موفقة، من وجهة النظرية الاقتصادية إذ بزيادة الأهمية النسبية لاجمالي الدين إلى الناتج المحلي الاجمالي يأخذ معدل النمو للناتج الزراعي في هذه المجاميع بالانخفاض. إلاّ أن ذلك لم يتأكد معنوياً على المستوى الاحصائي لذلك قمنا بتغير خطة البحث بتغير المؤشرات (المتغير التابع) وإضافة متغيرات مستقلة وكذلك عنوان البحث (أثر المديونية الخارجية في معدل نمو الناتج الزراعي في بلدان متباينة المديونيات) (دراسة مقارنة) وكما موضح في الهامش:

نتائج التحليل الأولية التي لم تأتي نتيجة موفقة*

٦. نتائج التحليل القياسي والتفسير الاقتصادي لأثر المديونية الخارجية في قيمة الموازين السلعية للحبوب.

إتضح من خلال التحليل أن الدالة النصف لوغارتمية** هي الأكثر توافقاً مع منطق النظرية الاقتصادية وكانت نتائج التحليل كالآتي:

$$\text{Log } Y_{2006} = 1.13 + 0.0113\ X_1 - 0.00951\ X_2 + 0.105\ X_3$$

t (34.20) (12.13) (-4.08) (2.83)

$R^2 = 97.4\%$ $R'^2 = 96.3\%$

$F = 82.85$ $D.W = 1.33$

$$\text{Log } Y_{2006} = 2.53 - 0.0072\ X_{1\,t-3} - 0.00433\ X_{2\,t-3} + 0.375\ X_{3\,t-3}$$

t (8.51) (-1.90) (-1.79) (1.84)

$R^2 = 50.0\%$ $R'^2 = 25.00\%$

$F = 2$ $D.W = 1.08$

حيث يمثل Y : قيمة الموازين السلعية.

- $Y_1 = 6.69 - 0.102\ X_1$

(3.09) (-1.49)

$R^2 = 7.6\%$ $R^{12} = 4.2\%$

$F = 2.22$ $D.W = 1.61$

y :معدل نمو الناتج الزراعي

x_1 :نسبة اجمالي الدين إلى الناتج المحلي

- $Y_2 = 8.83 - 0.0594\ X_2$

(3.17) (-1.55)

$R^2 = 11.7\%$ $R^{12} = 6.8\%$

$F = 2.39$ $D.W = 2.48$

- $Y_3 = 4.29 - 0.0115\ X_3$

$R^2 = 0.4\%$ $R^{12} = 0.0\%$

$F = 0.20$ $D.W = 1.84$

** تحتسب المرونة للدالة نصف اللوغارتمية من المعادلة التالية = $\frac{\beta}{y'}$

X_1 : نسبة إجمالي الدين إلى الناتج المحلي الاجمالي.
X_2 : نسبة إجمالي الدين إلى الصادرات السلعية والخدمية.
X_3 : برامج الاصلاح الهيكلي.

إتضح من التحليل أن قيمة الموازين السلعية للحبوب (والتي تعني الطريقة نحو تحقيق التوازن بين الموارد والاستخدامات الفعلية لكل سلعة) بوصفه متغيراً معتمداً(www.ibisonline.net) قد تأثر بارتفاع الأهمية النسبية لإجمالي الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي (X_1)، وكان بالاتجاه السلبي وبمعنوية متواضعة نسبياً في العام (٢٠٠٣)، في حين تأكدت معنوية هذا المتغير من الناحية الإحصائية في العام (٢٠٠٦) وبدرجة عالية نسبياً وبالاتجاه الإيجابي وبمعنى آخر إن قيمة الموازين السلعية تتأثر باتجاهات مرغوبة بارتفاع الأهمية النسبية المذكورة بينما لم تتأكد فاعلية المتغير (X_2) الذي يتمثل بنسبة إجمالي الدين إلى الصادرات السلعية والخدمية، إذ كانت بذات الاتجاه السلبي في كلا العامين إلاّ أن معنويته تأكدت من الناحية الإحصائية عام ٢٠٠٦ . أما (X_3) الذي يتمثل ببرامج الإصلاح الهيكلي فلم يكن مؤثراً بصفة معنوية في عام (٢٠٠٣).

وبمقارنته بعام (٢٠٠٦) تبين تأثير هذه البرامج وبدرجة كبيرة، وبصفة عامة أن التأثير للمتغيرات مجتمعة لم يتجاوز ٥٠% للمجتمع برمته عام (٢٠٠٣)، إلاّ أنه ارتفع إلى مستويات عالية عام (٢٠٠٦).

مما يشير إلى التأثير البالغ للبنية الأساسية الهيكلية للمديونية في قيمة الموازين السلعية للحبوب في البلدان العربية، كما يتطلب ضرورة إعادة الاهتمام برسم السياسات الزراعية تجاه أوضاع المديونية بحيث يمكن تدنية الآثار السلبية للمتغيرات وإعادة اعتماد سياسات إقراضية، مما يقود معدلات التنمية الزراعية إلى مستويات مقبولة اقتصادياً والاهتمام بمسألة الموازين السلعية للحبوب بوصفها إحدى أهم مكونات السلة الغذائية في معظم البلدان العربية وإرتباطها بالأمن الغذائي ولاسيما أن قيمة الفجوة الغذائية سواء للحبوب أو السلع الأخرى آخذة بالتزايد.

الاستنتاجات

١. اتضح أن بعض البلدان العربية كانت أقل تأثراً بالصدمات الخارجية مقارنة بمثيلتها لأنها اعتبرتها عاملاً دائمياً. وأسرعت بإجراء التكيف الاقتصادي مما ساعد على تحسين مستويات أدائها الاقتصادي في مجال النمو الحقيقي وأهليتها للاستفادة من الإجراءات المتاحة لتخفيض أعباء الدين عن طريق الاعفاء وإعادة الجدولة للدين.
٢. إن من عواقب المديونية الخارجية تعاظم التبعية الاقتصادية والمالية والتجارية والتكنولوجية للدول الدائنة عن طريق العمل بالشروط التي لا تتطابق والطبيعة الهيكلية لازمة اقتصاديات البلدان العربية، كتخفيض سعر صرف العملة الوطنية، الأمر الذي أدى إلى تمويل المنتجات الوطنية بأقل الأثمان إلى الخارج والاستيراد بأعلى تكلفة ممكنة.
٣. تأثير العوامل الخارجية بتفاقم المديونية بنسبة مرتفعة نسبياً كالتجارة الدولية والحماية الكمركية وسياسات صندوق النقد الدولي مقارنة بالعوامل الداخلية.

٤. تأكد أن غالبية البلدان العربية التي لجأت إلى تطبيق برامج التثبيت والاصلاح الهيكلي تحت وطأة ارتفاع مديونيتها الخارجية عانت من معدلات بطالة مرتفعة أصبحت تهدد استقرارها الاقتصادي والسياسي.
٥. تبين أن تحقيق خفض إضافي تدريجي في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي يتم بتوجيه الجزء الأكبر من أية فوائض مالية مستقرة في الميزانية العامة.
٦. سيؤدي تخفيض حدة الديون إلى وفرة مواردِ لتمويل مشاريع مكافحة الفقر، مما يساعد على دفع عجلة النمو شريطة استخدام الموارد وفقاً للكفاءة الاقتصادية والميزة النسبية ودعمها ببرامج شاملة للاصلاح الهيكلي.

المقترحات

على ضوء الاستنتاجات وضعت **المقترحات** لعلها تدرأ خطر أزمة الديون:

١. التأكيد على ضرورة تطبيق إصلاحات سياسية سليمة ووضع برنامج إصلاح اقتصادي واقعي ومتواصل، ولابد من أن يصمم لكل بلد بحيث يتماشى مع احتياجاتها وظروفها المحددة ولابد من إتباع أشكال جديدة للتمويل.
٢. إتباع الإعفاء الثنائي من الدين وأن يقتصر ذلك على البلدان ذات الدخل شديد الانخفاض على وفق برامج تكييف اقتصادي يدعمها صندوق النقد الدولي، حيث يقلل من التراكم المستمر للدين الثنائي الناشئ عن تكرار اعادة جدولة الدين، إذ أن اكثر الطرائق مباشرة لتخفيف الدين هو إعادة جدولة الديون.
٣. العمل على اتخاذ سياسات تكييف هيكلية تعمل على زيادة حصيلة الصادرات وتقليص الواردات والعمل على تحقيق الاستفادة القصوى من المدخرات الوطنية وتوجيهها حسب الأولويات الاستثمارية، والذي يخلق فرصاً للعمالة وتنويع الدخل والحيلولة دون تهريب هذه المدخرات ورؤوس الاموال إلى الخارج ولابد من تقليص الاعتماد على التمويل الخارجية قروضاً واستثماراً إلى أدنى حد ممكن.
٤. العمل على مقايضة الديون التجارية بموجودات سائلة (أسهم وسندات) قد يخفف من حدة الدين وإعفاء جزء من الديون الرسمية للبلدان مرتفعة المديونية في إطار برامج الإصلاح الهيكلي.
٥. لابد من تشجيع التبادل التجاري وتحقيق الثورة الزراعية ودعم التعاون بين البلدان النامية ومعالجة قضية الأمن الغذائي والاعتماد على التنمية المستقلة وتحقيق المساومة الجماعية لاستبدال نظام تقسيم العمل الدولي إلى نظام اقتصادي عالمي جديد يقوم على مبدأ التكافؤ في الفرص فيما بين البلدان النامية والمتقدمة.
٦. تستوجب الإستراتيجية للتكيف مع الدين مستقبلاً إعادة النظر في السياسات التي يدعمها صندوق النقد الدولي، ولابد من ترشيد المالية العامة وتحسين السياسات المالية وتحويل الاعفاءات الضريبية إلى ضريبة ثابتة ملائمة لنمط الاستثمارات الأجنبية مع المكاسب الاقتصادية التي تحققها.

الجدول ١
مقارنة بين بلدان العينة المتبعة لبرامج الاصلاح الهيكلي للعام (٢٠٠٦) بتباطؤ زمني أمده ثلاث سنوات

النتائج / متغيرات	Y قيمة الموازين السلعية	x_1 نسبة إجمالي الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي	x_2 نسبة إجمالي الدين إلى الصادرات السلعية والخدمية	x_3 برامج الإصلاح الهيكلي	$x_{1_{t-3}}$	$x_{2_{t-3}}$	$x_{3_{t-3}}$
% e		0.01	(-0.009)	0.10	(-0.007)	(-0.004)	0.37
(t)		12.13	(-4.08)	2.83	(-1.90)	(-1.79)	1.84
% R^2	97.4				50		
% $R^{/2}$	96.3				25		

المصدر: من إعداد الباحثة.

الجدول ٢
مقارنة بين بلدان العينة بدون برامج الاصلاح الهيكلي للعام (٢٠٠٦) بتباطؤ زمني أمده ثلاث سنوات

النتائج / متغيرات	Y قيمة الموازين السلعية	x_1 نسبة إجمالي الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي	x_2 نسبة إجمالي الدين إلى الصادرات السلعية والخدمية	$x_{1_{t-3}}$	$x_{2_{t-3}}$
% e		0.01	(-0.007)	(-0.005)	(-0.003)
(t)		9.72	(-2.50)	(-1.64)	(-1.51)
% R^2		79.7			41.1
% $R^{/2}$	74.6			24.2	

المصدر: من اعداد الباحثة.

المراجع

اولاً - المراجع باللغة العربية

١. ابراهيم، ابراهيم اديب، ٢٠٠٤، برامج التكيف الهيكلي واثرها في التنمية الاقتصادية لـدول نامية مختارة، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، كلية الادارة والاقتصاد .

٢. ج، دي لادوزبيير، ١٩٨٧، تقدم ستراتيجية الدين الدولية، التمويـل والتنميـة، المجلـد ٢٤، رقم١.

٣. جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، اعداد متفرقة .

٤. جرين، جوشوا، ١٩٨٩، مشكلة الديون في افريقيا، التمويل والتنميـة، المجلـد ٢٦ رقـم ٢ حزيران.

٥. حسين، مصطفى مهدي، ١٩٩٨، واقع وآفاق مديونية العالم الثالث بين الامكانـات الوطنيـة ومتغيرات الاقتصاد الدولي، افاق اقتصادية، العدد ٣٦، السنة التاسعة .

٦. حسين، مصطفى مهدي، ١٩٨٨، واقع وافاق مديونية العالم الثالث بين الامكانـات الوطنيـة ومتغيرات الاقتصاد الدولي، افاق اقتصادية، العدد ٣٦، السنة التاسعة .

٧. دولي، ميكاييل ب، ١٩٨٧، تقييم السوق للديـــن الخارجي، التمويل والتنمية، المجلـــد ٢٤، رقم ١.
٨. دونوفان، دونال ج، ١٩٨٤، طبيعة مصاعب خدمة الدين ومنشأها، التمويل والتنمية، المجلد ٢١، رقم ٤ ديسمبر.
٩. السيد، محسن حرفش، ١٩٨٧، تطور المديونية الخارجية للاقطار النامية، آفاق اقتـــصادية، العدد ٣٢، السنة الثامنة.
١٠. الشيخلي، فالح حسن، ١٩٩٠، تجربة دول امريكا اللاتينية في معالجة المديونية الخارجيـــة، النفط والتنمية، العدد ٤، السنة ١٥، تموز.
١١. فيشر، ستانلي وحسين، وايشرات، ١٩٩٠، ادارة ازمة الدين في التسعينات، التمويل والتنمية، المجلد ٢٧، رقم ٢، حزيران.
١٢. القيسي، حميد، ١٩٨٦، المديونية الخارجية العربية، آفاق اقتصادية، العدد ٢٧، السنة ٧.
١٣. كلاين، ويليم، ١٩٨٨، الديون الدولية: التطور والاستراتيجيات، التمويل والتنمية، المجلد ٢٥، رقم ٤.
١٤. كنونة، امين رشيد، ١٩٩٠، حلول مشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية، تنمية الرافـــدين، مجلد ١٠، عدد ٣.
١٥. المديونية الخارجية في البلدان النامية، عبد الرحيم محمود، المكتبـــة الالكترونيـــة، المكتبـــة المركزية، جامعة الموصل.
١٦. ويتّر، ادواردو، ١٩٨٥، الاسباب الداخلية والخارجية لازمة الدين، التمويل والتنمية، مجلـــد ٢٢، رقم ١، آذار .

ثانياً - المراجع باللغة الأجنبية

1. Eaton , Jonathan, 1993, Sovereign Debt: A Primer, The World Bank Economic Review, Vol (7) , No. (2) , Cd: 155 .
2. Levine, Ross & Scott, David, 1993, Old Debts And New Beginnings: A Policy Choice In Transitional Socialist Economies , World Development . Vol (21) , No. (3) , Cd: 154 .
3. Sohn, Chan – Hyun, 2002, Corporate Debt Resolution And The Role Of Foreign Capital In The Post Crisis Restbucturing Of The Republic Of Korea, The Developing Economies .. Cd: 399 .

ثالثاً - الإنترنت

- www : World Development Indicators Database .
- www.ibisonline.net / Research-Tools / Glossary / Glossary Disspgay Page .aspx?Termld=1914-35k .
- أديب، عبد السلام، المديونية الخارجية والعولمة.
- www.arab-api.org/course26/c26-index.htm=16k
- العباس، بلقاسم، ادارة الديون الخارجية.
- عبد الدايم، محمد ولد، اسباب الديون.
- www.aljzeera.net/NR/exers/68071844-1582-41C4-A43C-3095F
- الحمداني، عودة ناجي، المديونية الخارجية للبلدان النامية واثرها علـــى اقتـــصاديات البلـــدان المدينة.
- www.rezgar.com/debat/8howart.asp?aid
- علي، مغوري شلبي، شروط الديون الخارجية.
- www.aljazeera.net/NR/exeres/25201447-A101-418E-90EA-25436E72572B.htm .
- www.orientation.tn/MESORIENT/ar/guidefil/6a/14.htm-12k .
- www.arab-api-org/course4/04-1-1.htm-13k .